أ.عزالدين شرون أ.نورالدين بوالكور
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسكيكدة -
- الجزائر

عنوان المداخلة:

دور المؤسسات الوقفية في تنمية المجتمع
- واقع الأعيان الوقفية في الجزائر-

الملخص:

تعالج هذه المداخلة أهميةودور الوقف الإسلامي فيمجالالعملالاجتماعي. إذ يعدالوقف- الحبس- منإحدىأهم الجهاتالتي تساهم في التعاون والتكافل الإجتماعي التي تسعى دائما إلى الوصول بأفراد المجتمع الواحد إلى الأمنالاجتماعي، حيث بالإمكان توظيف بعض أموال الوقف بما يخدم المصلحة العامة لأفراد المجتمع ككل، إذ تأسس الوقف من خلال رؤية لا تفرق بين المنفعة الذاتية والعامة، بل تؤكد أهمية العلاقة بينهما وجعل النفع حصيلة منطقية لفعل الخير حيث انخرطت المؤسسة الوقفية في اقتصاد المجتمع مركزة على تعظيم العوائد الاجتماعية، وتأكيد قيم التضامن الاجتماعي، الأمر الذي انتهى إلى تطوير نوعي للعملية الاقتصادية ذاتها من خلال ربط العملية الاقتصادية بالقيم الحاكمة لآليات التكافل الاجتماعي.

الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية التي عرفت الوقف،فقد لعب دورا مهما فيها منذ العهد العثماني، لكن خضوعها للاستعمار قد ضيع العديد منها حيث سعى هذا الأخير بشتى الطرق والأساليب من أجل الحيلولة دون تأديته لمهامه، ولأنه أدرك الدور الكبير الذي كان يسهم به الوقف في حياة المجتمع الجزائري. وقد امتدت آثاره السلبية بعد الاستقلال إلى التسعينيات من القرن الماضي، إذ ظهرت بوادر العودة الجادة للاهتمام بالأوقاف، والسعي لإعطائها قدرا من الأهمية يناسب الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه من جديد.

هذا ما جعلنا نسعى لمعرفة الدور الذي يلعبه الوقف كأحد البدائل في التمويل، والبحث عن مدى فعالية ذلك، مما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الوقف في العملية التنموية ؟

الكلمات المفتاحية: الوقف، التنمية، التكافل، الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

Résumé

La présente communication traite de l'importance et du rôle du waqf islamique dans le domaine social. Le waqf participe amplement dans la prise en charge sociale afin de garantir une sécurité sociale à l'ensemble des citoyens. En effet, il est possible de mettre une partie de l'argent du waqf au service de l'intérêt général des citoyens. Le waqf est inventé suivant une vision qui ne fait pas de distinction entre l'intérêt personnel et général et confirme l'importance de la relation qui existe entre les deux, en considérant l'utilité comme étant une résultante logique de la bienfaisance. L'entreprise waqf s'est insérée dans l'économie de la société et cherche à maximiser les bénéfices sociaux et confirme les valeurs de solidarité sociale. Ceci, nous a conduit à s'intéresser au rôle joué par le waqf en tant que l'une des alternatives de financement et s'interroger sur son efficacité.

Ainsi l'Algérie, comme d'autres pays islamiques, qui ont counus le waqf,ce dernier avait jouée un rôle important depuis la période ottomane, mais la dépendance de l'Algérie au colonialisme a laissé beaucoup d'entre eux sans tâche. Et que le colonialisme a fait recours à divers moyens et méthodes pour le prévenir de ses fonctions, et il a su le rôle important que la contribution du waqf dans la vie de la société algérienne. et la propagation des effets négatifs de la post-indépendance jusqu'au années quatre-vingt-dix du siècle dernier, dont l'apparition des signes d'intérêt pour revenir à donner importance au Waqfs, et chercher à donner une mesure de grande importance au rôle que peut jouer de nouveau.

Ainsi, nous soulevons la question suivante : ***Quel est le rôle que peut jouer le domaine du waqf dans la croissance économique?***

Mots clés : *waqf, la croissance, la solidarité*

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

مقدمة :

يشكل القطاع الوقفي أحد دعائم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما يقدمه من خدمات ومنافع في شتى المجالات كالتعليم والصحة والمرافق العامة. وبذلك يكون الوقف أحد القطاعات المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، ومساهمة الوقف في التنمية وخدمة المجتمع تتوقف على قدرة قطاع الأوقاف على النمو والاتساع، وتوليد المنافع، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الاستثمار.

وحتى لا تتلاشى الأعيان الوقفية، كان لابد من خلق صيغ وأساليب تعمل على تنميتها وتطويرها، حتى يكون بمقدورها أن تؤدي الدور المنوط بها كصدقة جارية تعمل على حفظ الترابط والتكافل بين أفراد المجتمع، والسير به نحو التطور والتقدم، مع مراعاة أن تكون هذه الصيغ من العقود خاضعة لضوابط الشريعة التي تمثل أداة توجيه، مع كل ما تمتاز به من قدر كبير من المرونة التي تتلاءم مع تطور حاجات المجتمع، والشمولية التي تمس العديد من القطاعات على غرار قطاع الاستثمارات.

أدركت العديد من الدول أهمية الوقف في حياتها وبالتالي فقد سعت بشتى الطرق والأساليب للدعوة إليه والعمل على صيانة ما هو موجود منه، وفي ذلك العديد من الأمثلة ولعل تجربة دولة الكويت تعتبر من بين أهم التجارب الرائدة بالنظر لما حققته من قفزات نوعية في هذا المجال، وذلك بخلقها للعديد من الأساليب الحديثة لإدارة الأوقاف على غرار الهيئات المستقلة، وإنشاء الصناديق الوقفية.

الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية التي عرفت الوقف،فقد لعب دورا مهما فيها منذ العهد العثماني، لكن خضوعها للاستعمار قد ضيع العديد منها حيث سعى هذا الأخير بشتى الطرق والأساليب من أجل الحيلولة دون تأديته لمهامه، ولأنه أدرك الدور الكبير الذي كان يسهم به الوقف في حياة المجتمع الجزائري. وقد امتدت آثاره السلبية بعد الاستقلال إلى التسعينيات من القرن الماضي، إذ ظهرت بوادر العودة الجادة للاهتمام بالأوقاف، والسعي لإعطائها قدرا من الأهمية يناسب الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه من جديد.

❁ الإشكالية:

لعب الوقف دورا هاما على جميع الأصعدة، حيث يمثل نقطة مركزية تبرز التكافل بين أفراد المجتمع ،من خلال أشكاله المتعددة " أهلي،خيري،مشترك "، ولكي يستمر الوقف في أداء دوره على أكمل

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

وجه كان لابد من إيجاد أساليب لتطويره وتنميته تواكب التطورات التي تشهدها المجتمعات خاصة في السنوات الأخيرة، مع مراعاة هذه الأساليب لضوابط الشريعة الإسلامية.

مما سبق كان من الضروري البحث في التطورات التاريخية للوقف وتقسيماته، مع التركيز على الضوابط التي تحكمه، ودراسة أساليب وأشكال تنميته.

ومن هنا تبرز إشكالية الموضوع على النحو التالي:

ما الدور الذي تلعبه الاوقاف في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع؟

انطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم الوقف، وما هي أنواعه وأهدافه ؟

2- ما هي مختلف الأدوار التي يلعبها الوقف في المجتمع ؟

3- ما هو واقعالأوقاف الجزائر في ظل العودة الجادة للاهتمام بها ؟

❁ الفرضيات:

1 - يختلف الوقف عن القطاع العام والخاص، حيث يعتبر قطاعا ثالثا قائما بذاته، ويساعد الدولة على تحمل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية وغيرهما.

2 - تزخر الجزائر بالعديد من الأوقاف غير أنها لا تستغلها بالشكل المطلوب، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب: قانونية، سياسية، اقتصادية واجتماعية.

❁ أهمية الموضوع:

بالإمكان إبراز أهمية الموضوع قيد الدراسة في النقاط الآتية:

1- تعود أهمية مثل هذه الدراسة إلى الدور الذي لعبه- ولا يزال - الوقف على مر العصور، في النهوض بالعديد من المجتمعات التي عرفته واستغلته على أكمل وجه.

2- تبرز أهمية الموضوع من خلال تنوع أساليب الإعيان الوقفية في الجزائر وضخامتها ودورها التاريخي، ومن ثم استثمار الأعيان الوقفية، وتكيفها مع المستجدات والتطورات الحديثة، وما يمكن أن تستطيع الوصول إليه وتحققه من رفاهية لأفراد المجتمع.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

❁ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى جملة من الأهداف نذكر من بينها ما يلي:

1 - التعرف على الوقف وبعده التاريخيوالعقائدي.
2 - معرفة الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه الوقف في التنمية.
3 - الوقوف على واقع الوقف في الجزائر وأهم الأساليب والطرق الممكنة لتجاوز العراقيل الموجودة.

❁ منهج البحث:

تم الاعتماد على المناهج التالية من أجل إثبات صحة الفرضيات من عدمه وهي كالآتي:

المنهج التاريخي: وذلك بغرض تتبع التطورات التاريخية التي شهدتها الأعيان الوقفية عبر مختلف المراحل.

المنهج الوصفي التحليلي: يرجع الهدف الأساسي من وراء هذا المنهج إلى وصف مختلف الأدوار التي يلعبها الوقف في التنمية بمختلف أبعادها.

منهج دراسة حالة: في هذا الصدد تم التطرق إلى واقع الوقف في الجزائر وأهم العراقيل التي تواجه استثماره وتطويره، ومن ثم البحث عن الطرق الناجعة لتطوير الأوقاف.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

I- مفهوم الوقف

1 - الوقف في اللغة

المقصود بالوقف في اللغة هو(الحبس والمنع) وهو مصدر وقف وقفا ، ومنه قوله: وقفت الدار أي حبستها في سبيل الله.(□) وأوقفت: بالهمز لغة تميم، وقد أنكرها الأصمعي. وهو بمعنى الإقلاع عن الشيء، يقال أوقفت عن الكلام- بالألف- أقلعت عنه، وكلمني فلان فأوقفت أي أمسكت. والصحيح والفصيح وقفت بغير ألف إلا فيما أستثني كقولك: ما أوقفك هاهنا؟ تريد أي شيء حملك على الوقوف.(□□)وجاء في تاج العروس من جواهر القاموس أن الوقف والحَبْسُ بمعنى واحد، يقال حَبَسَهُ يَحْبِسُهُ حَبْساً فهو محبوس وحبيس، واحْتَبَسَهُ وحَبَّسَهُ: أمسكه عن وجهه، والحَبْسُ ضدّ التخلية، و الحُبُسُ ما وُقِفَ.

الحبس: هو المنع وهو يدل على التأبيد ، يقال: وقف فلان أرضه وقفا مؤبدا ، إذا جعلها حبيسا لا تباع ولا تورث.

صفوة القول أن الحبس والوقف يتضمنان معنى الإمساك والمنع والتمكث فهو إمساك عن الاستهلاك أو البيع أو سائر التصرفات، وهو أيضا إمساك المنافع والعوائد ومنعها عن كل أخذ أو غرض غير ما أمسكت أو وقفت عليه.

2 - الوقف اصطلاحا

تفاوتت تعاريف العلماء بحسب تفاوت نظرهم إلى طبيعة العقد ذاته من حيث اللزوم وانتقال الملكية و غير ذلك. فكان كل تعريف من التعاريف التي يتم اختيارها معبرا عن وجهة نظر معينة، ومن جملة تلك التعاريف يمكن أن نذكر منها ما جاء في المدارس الفقهية وهي كما يلي :

أولا: عرف الوقف بأنه : «إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا »(□□□) ، أي أن الوقف تصرف لازم لا يجوز الرجوع عنه، كما أنه لا يترتب عليه خروج العين

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الموقوفة من ملك واقفها ، فتبقى على ملكه ولا يترتب على الواقف سوى منعه من التصرف فيها بأي تصرف من التصرفات الناقلة للملكية ، كالبيع أو الهبة ، كما أنه إذا مات لا تورث العين الموقوفة عنه .

ثانيا: الوقف هو:« **حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح** »(□□) ، أي بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته ، يصرف في جهة خير تقرب إلى الله .(□) والواضح من التعريف أن الملك ينتقل في الرقبة بالوقف عن الواقف ، والوقف لازم. ومؤدى ذلك خروج العين الموقوفة عن ملك الواقف ولا يمكن له الرجوع عنه كما أن العين الموقوفة لا تنتقل إلى أحد العباد .

ثالثا: عرفه ابن قدامة الحنبلي على أنه:(**تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة**).(□□)

يتضح من التعاريف السالفة الذكر أنها اقتبست من قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه:" **احبس أصلها وسبّل ثمرتها** " .

فالوقف في الاصطلاح هو حبس العين – الأصل - عن التصرف فيها مع التصدق بمنافعها في مجال الخير والبر، كما يقصد بها الأموال الموقوفة.(□□□) والمراد بالأصل: ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، وعند جمهور الفقهاء : حبس العين على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر ابتداء أو انتهاء فالفرق بين الحبس والوقف هو أن الحبس يكون في الأشخاص، والوقف يكون في الأعيان.(□□□□)

يستفاد من ذلك لزوم الوقف عند الجمهور عدا الأحناف. وبالتالي فإن الموقوف يخرج من ملك الواقف فلا يجوز له التصرف، وإذا مات كان ميراثا للموقوف عليهم، فلا يجوز له الرجوع عن تبرعه فهو يكون لازما في حالات مثل أن يجعل الواقف جزءا من أرضه مسجدا ويأذن للناس بالصلاة فيه، ففي هذه الحالة يلزمه الوقف ولا يكون العقار الموقوف ميراثا من بعده.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

3 - المفهوم الاقتصادي للوقف

عرّف الدكتور منذر قحف الوقف على أنه :(هو حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البرّ العامة أو الخاصة).(□□)

II- الدور التنموي للوقف

لقد كان الوقف ولا يزال يلعب دورا هاما في توفير الحاجيات وتنمية الموارد المادية والمعنوية للإنسان، فهو يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع على حد سواء، فالأعيان الوقفية "**ملزمة بالتحول إلى أصول منتجة** "(□)، أي تحويل الأوقاف المخصصة بعد صيانتها والعمل على استمرارها، وذلك من اجل تحقيق ما هو مطلوب منها في جميع المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

1 - الوقف والتنمية

- تجعل طبيعة الوقف منه ثروة استثمارية متزايدة. فالوقف في أصله وشكله العام ثروة إنتاجية توضع في الاستثمار ويمنع تعطيله عن الاستغلال. فالوقف تراكم استثماري يتزايد يوما بعد يوم، بحيث تضاف دائما أوقاف جديدة إلى ما هو موجود وقائم من أوقاف قديمة، دون أن ينقص من القديمة شيء.

ولعل التحديات المهمة التي تواجهنا كدارسين لنظام الوقف، وكذا الداعمين له، هو كيفية استخدام الأوقاف في تحقيق التنمية في المجتمع، ولكن بدون تأثير على ديمومة عوائدها أو انخفاضها. فالتنمية بمفهومها الواسع ومرادفاتها مثل التمكين والإحياء والعمارة، كلها مصطلحات تدعو إلى تحقيق رخاء المجتمع ورفاهية أهله وهي دوائر يشترك فيها الوقف ومجالاته المختلفة في الوصول إليها.(□□)

ولقد تطرق العديد من الباحثين إلى ارتباط الوقف بالتنمية، فيرى الصلاحات أنه: " يمكن أن نفهم التنمية بأنها عملية مستمرة تسعى إلى تغيير شامل، من خلال تخطيط محكم،

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الهدف منه الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يكون إلا بعناصر بشرية ذات كفاءة وقدرة، وعلى أسس أخلاقية مقبولة مثل العدل والمساواة."(□□□)

- فنظرة الإسلام إلى التنمية تعتمد بصورة أساسية على الجوانب المادية والمعنوية للإنسان. فأساس التنمية هو العمل الصالح وهذا هو حال الوقف باعتباره عمل صالح تدوم منافعه. أي أن التنمية في الإسلام مثلها مثل الأوقاف أعمال راسخة و صالحة.

وتعود أهمية تنمية أموال الأوقاف إلى إعمار وبناء ما قد تهدم من الأملاك الوقفية، وهو ما لم يغفل عنه الفقهاء للحديث عنه في دراساتهم. كما لم يقصروا في التفكير في أساليب تمويل إعادة هذه الأملاك الوقفية إلى مجال الاستغلال والاستثمار حتى يمكن لها أن تؤدي الدور الذي رسمه لها الوقف. وقد اعتبروا إعمار ما تهدم وإصلاح ما فسد من واجب المتولي أو الناظر. ومن جهة أخرى فإننا لا نجد حديثا مفصلا أو واضحا عن زيادة رأس مال الوقف نفسه عن طريق أعمال تنموية مقصودة تتضمن استثمارا ماليا جديدا يضاف إلى أصل المال الموقوف. غير أننا نجدهم قد تحدثوا عن صورتين مهمتين من صور تنمية مال الوقف، أولهما حفر بئر في أرض الوقف الزراعية من أجل التمكين من زراعتها أو لزيادة مردودها. وذلك بتحويلها من أرض تزرع بعلا إلى أرض مسقية. ولاشك أن الوسائل التي كانت متوفرة لحفر الآبار لم تكن لتجعل تكلفة حفر البئر عالية، بحيث لا يمكن تغطيتها في العادة من إيرادات السنة نفسها.

- ولكن هذه العملية هي عملية تنموية دونما أدنى شك، ذلك لكونها تزيد من إنتاجية الأرض وقيمتها الرأسمالية، حتى في تلك العصور الماضية، بالرغم من عدم ارتفاع تكاليفها في العادة.

أما الصورة الثانية فهي إضافة وقف جديد إلى مال وقف قائم موجود لتوسيعه أو زيادة طاقته على إنتاج الخدمات والمنافع والسلع التي يهدف إليها الوقف الأول، إنما هو تنمية للوقف بزيادة رأسماله، شأنه في ذلك شأن الشركات التي تزيد رأسمالها في عالمنا المعاصر.(□□□□)

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

غير أن مفهوم التنمية الحديث وهو حصر التقدم بالحاجات المادية، في أي مجال من مجالات الحياة فقط سيكون خلافا لطبيعة الوقف. فالوقف جاء ليربط المادة بالروح، ولم يكن المجال الاقتصادي و الاستثماري فقط هو حال أصحاب الوقف أو مؤسسات الوقف، بل كانت هناك لمسات إنسانية وبصمات اجتماعية وثقافية لأغلب مشاريع الوقف. فالوقف كما اهتم بالمشاريع والاستثمارات في مختلف المجالات و الميادين، لم ينقص من حق الإنسان كفرد له كفاءة، قدرة وعزيمة على التغيير. باعتبار الوقف في مضمونه و حقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية (□□□)، واستثماره يشير إلى كل إنفاق يؤدي إلى زيادة في رأس المال الموقوف، ويساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية في المجتمع من حيث تشغيل الأيدي العاملة، والاستفادة من المواد الخام فيه بأثر اقتصادي بعيد المدى.(□□)

للوقف مجالات مختلفة يستطيع أن يساهم فيها فعالية أكثر في العملية التنموية، إذا أتيحت له الفرصة وتوفرت له المرونة في طبيعة الأعيان الموقوفة. وفي هذا الإطار يتحتم النظر إلى الوقف على أساس أنه أحد المساهمين في العملية التنموية وإشراكه في الجهود التطويرية (□□□) خصوصا وأنه يعتمد على أصول واضحة في الحياة من أهمها (□□□□):

1- **التعمير والاستخلاف في الأرض:** أي الاستفادة من الموارد الطبيعية لصالح الفئات المحتاجة في المجتمع، أو لصالح الدولة كبناء الطرق وبناء الجامعات والمكتبات و غير ذلك.

2- **العمل على توفير الرفاه الاجتماعي واليسر الاقتصادي في مجتمعاتنا:** وأن تكون مؤسسات الوقف عونا وسندا للمؤسسات الرسمية، وهنا إذا أردنا الوصول إلى ذلك كان من الضروري توفر عنصرين هامين و هما:

- الدعم الشعبي المتواصل من أبناء المجتمع الواحد، فالوقف أصله شعبي، أو هو بالمصطلح الحديث مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني. وهذا لن يكون إلا بجهود شعبية من أبناء المجتمع.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

- تأييد رسمي وعلني من الحكومة أو الدولة، من خلال تسهيل كافة القوانين والإجراءات الفنية لصالح مشاريع الوقف التنموية.

بالإضافة إلى الآثار التنموية البعيدة المدى فإن مصارف الوقف تنصب جميعها في مجال زيادة الإنفاق الاستهلاكي نظرا أن معظم الفئات التي يشملها الوقف ويرعاها هي من الفئات المحتاجة وهي ذات ميول استهلاكية. ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة الطلب على الخدمات مما يساعد على النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية الشاملة من خلال زيادة الطلب على المنتجات المختلفة وفي إيجاد فرص للعمل.(□□□□□)

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك عاملين هامين حدثا في البلدان الإسلامية خلال القرن العشرين، يمكن اعتبارهما مسؤولين عن بروز مسألة تنمية أموال الوقف إلى السطح، واحتلالها أهمية لم يشاهد مثلها في الماضي و هما:

1- التقدم الكبير في تكنولوجيا البناء.

2- زيادة التركز السكاني في المدن الكبرى.

فالعامل الأول أدى إلى استغلال أحسن للمساحات الصغيرة من الأراضي السكنية في المدن خاصة، ذلك بأنه مكن من التعالي في البنيان(عمارات). أما العامل الثاني فقد زاد في الطلب على المباني السكنية منها والتجارية، مما زاد من أهمية الأراضي المحدودة في هذه المدن.

كل ذلك أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي عموما، وأراضي المدن وما حولها خصوصا، حيث توجد معظم أملاك الوقف.(□□□)

2 - الطبيعة الاستثمارية للوقف

الوقف أصل مالي يستهدف من خلاله الواقف تمويل جهة من جهات البر المختلفة، فهو مال نامي أو قابل للنمو. أي أن استثمار الوقف يسمح بإيجاد ريع أو عائد متجدد يمكن المستفيد

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

منه- الموقوف عليه- من استمرار الانتفاع به على وجه يشبع حاجاته بما يتماشى مع شروط الواقف.(□□)

- تجعل طبيعة الوقف منه ثروة استثمارية متزايدة، فالوقف في أصله وشكله العام ثروة إنتاجية توضع في الاستثمار على سبيل التأبيد، يمنع بيعه واستهلاك قيمته، ويمنع تعطيله عن الاستغلال، ويحرم الانتقاص منه والتعدي عليه.
- إذن فالوقف ليس فقط استثمارا من أجل المستقبل أو بناء لثروة إنتاجية، بل هو استثمار تراكمي أيضا يتزايد يوما بعد يوم، بحيث تضاف دائما أوقافا جديدة لما هو موجود و قائم من أوقاف قديمة، دون أن ينتقص من القديمة شيء.
- ولقد كان الوقف في تزايد حتى في عصور الانحطاط والتمزق، ولا شك أن سبب تزايد الوقف هو استمرار تحبيس الثروات المنتجة من قبل الناس، أو إنفاق جزء من إيرادات الوقف على أغراض تطوير و تحديث الوقف. ومع ذلك فقد اتفق العلماء على أن الوقف المؤبد يجب أن ينفق على صيانة أصله من إيراداته حتى لو لم ينص الواقف على ذلك.

معنى ذلك أن الشريعة تبغي المحافظة على الأقل على الأصل للعين الوقفية وعلى قدرته على الإنتاج المستمر. بيد أنه يوجد عامل آخر، برز منذ أوائل القرن العشرين وأدى أيضا إلى تزايد ملحوظ في القيمة الإنتاجية للتراكم الوقفي الموروث من الماضي، وهذا العامل هو التزايد السكاني والنمو الاقتصادي، ذلك أن معظم الأموال الوقفية الموروثة من الأجيال تعتبر اليوم من أفضل المناطق السكنية والتجارية بالنسبة لأوقاف المدن، وأخصب الأراضي الزراعية وأقربها لمراكز التوزيع والتسويق بالنسبة للأوقاف خارج المدن.(□□□)

تظهر الطبيعة الاستثمارية للوقف من خلال مؤسسة الوقف التي في رسالة عامة مفادها: "تفعيل دور الأوقاف كطرف فاعل ومشارك في تحقيق التنمية المستدامة والبناء الحضري، من خلال تأسيس وإدارة مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية النوعية ذات الطبيعة التكافلية والتراحمية، والمحفزة على المشاركة الشعبية، خدمة للمجتمع وحفظا لحق الأجيال

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

القادمة، حيث تكون ساحة العمل الاجتماعي والتنمية المجال الحيوي للنشاط الوقفي المشترك".(□□□□)

III-الدور الاجتماعي والاقتصادي للوقف

أولا: الدور الاقتصادي للوقف

1 - دور الوقف في النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات

➢ **دور الوقف في سد الحاجات**

يعد الوقف من أهم الأدوات الاقتصادية المساعدة في ضمان الضروريات الأساسية، على اعتبار أن هذه الأخيرة ليست مقصودة في حد ذاتها، وإن أهم الضروريات التي يدعمها نظام الوقف هي: المأكل، المشرب، الملبس والمسكن.

وتحدد مشاركة الوقف في سد الحاجات الضرورية ضمن حدود الاعتدال من دون إفراط أو تفريط ، فذلك يؤدي إلى تحرير من سلوك الفرد من سيطرة الأشياء المادية والتعلق بها، مع توازن حركته في الحياة و أهدافه فيها.

تعتبر مشاركة الوقف في إشباع الضروريات الأساسية يتسع ضمن وعاء اقتصادي يستوعب المزيد من الضروريات الأساسية مثل: الحاجات الصحية وتتحقق عن طريق وقف المستشفيات والمراكز الصحية، و تأمين الأدوية، وكذا الحاجات العلمية كوقف مدارس ومساعدة الطلبة، وغير ذلك مما يرتبط ارتباطا وثيقا بحياة الفرد.(□□□□□)

➢ **دور الوقف في زيادة الطلب**

تؤكد الحقائق الاقتصادية المعاشة، أن الحركة الاقتصادية تنتعش وأن الإنتاج يتزايد وتقل البطالة، كلما كان هناك طلب فعال- قوة شرائية – وبالعكس، فإن قلة الطلب والتي ترجع بالأساس إلى قلة دخول الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي الكبير للاستهلاك تؤدي إلى كساد وبطالة دورية. والوقف يعتبر أحد العوامل المؤثرة في خلق الطلب واستمراريته، إذ أنه

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

يعتبر من أفضل الصدقات، ليس لأنه يلبي حاجة فورية فحسب لأحد المحتاجين وفي زمن معين، وإنما لأنه أداة عطاء مستمرة، تغطي حاجة المحتاجين بصورة متجددة. فالوقف يعكس طلبا على مزيد من السلع والخدمات.(□□□□) وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الاستثماري والذي يحتل مكانة إستراتيجية في نظرية الدخل والتشغيل حيث لا يمثل جزءا هاما من الطلب فحسب، وإنما هو مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية، إذ أن أغلب التقلبات في مستوى الدخل والتشغيل كانت تنطلق من تقلبات في الإنفاق الاستثماري، الذي يعتبر أحد الأسباب الأساسية للنمو السريع في مستويات المعيشة خلال القرنين الماضيين، وحيث أن الوقف يسهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي من جانب، فإنه من الجانب الآخر يزيد من الإنفاق الاستثماري، هذا الأخير الذي يسهم في بناء العديد من المنشآت من مدارس وطرق ومستشفيات وغيرها. وحيث يؤدي وقف رؤوس الأموال العقارية والنقدية لتستثمر في مجالات اقتصادية واجتماعية محددة وذات نفع عام، إلى إخراج هذه الأموال الزائدة عن كفاية أصحابها من الاكتناز أو الاستخدامات ذات العائد الفردي إلى استثمارات ذات عائد اجتماعي واقتصادي طويل المدى.

وبذلك يستطيع الوقف أن يسهم في الإنفاق الاستثماري من خلال تنمية موارد الوقف باستثمار جزء منها في التجارة، الصناعة والزراعة.(□□□)

- **دور الوقف في العملية الإنتاجية**

في ظل التوجهات المعاصرة نحو الاعتماد الأساسي على القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد القومي، وفي قيام الأفراد من خلال المؤسسات الأهلية بالدور الاجتماعي كله أو معظمه، تقلص الدور الاقتصادي للدولة. وهنا يمكن لمؤسسة الوقف أن تحتل مكانا متميزا، من خلال ما تقدمه من خدمات متنوعة، مما يمكن إقامته من مشروعات اقتصادية إنتاجية.

وقد كان للوقف الأثر البارز في تطور كثير من الصناعات مثل: صناعة السجاد والعطور، القناديل، الورق، المنتجات الخشبية والزجاجية، والأغذية و الملابس وغيرها من كل صناعة قامت من أجل خدمة مشروعات موقوفة أو موقوف عليها.(□□□□)

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

4- دور الوقف في إيجادفرص العمل والتقليل من البطالة

تتجسد آثار البطالة في كثرة المتسولين على الطرقات، وفي المعاناة الشديدة التي يعيشها العاطلون عن العمل. وتتضح خطورتها في تحول السكان من كونهم موردا بشريا فعالا، إلى مجرد عائق في مسيرة التطور والتقدم، ولتضفي على المجتمع المزيد من التخلف والتراجع. ويسهم الوقف في معالجة هذه المشكلة و الحد من آثارها السلبية عن طريق:

❖ **المعالجة المباشرة:** وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من "إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع ".(□□□□□)

❖ **المعالجة غير المباشرة:** حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع، لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة.

كذلك يسهم الوقف في معالجة كل من البطالة الاحتكاكية❖ والفنية بالمجتمع. فضلا عن أثر الوقف في التخفيف من البطالة الاختيارية، والمقنعة والإجبارية، والتقريب من المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل، وذلك في أقل فترة ممكنة من خلال ما تمارسه زيادة الطلب الكلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، وما يترتب عليه من ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات.(□□□□□□)

لأن حسن توظيف الوقف بإمكانه الإسهام في تقديم حلول جذرية لهذه المشكلة من خلال العديد من الآليات مثل: إقامة مراكز للتدريب المهني، الفني والإداري، وبذلك يتأهل الكثير ممن يرغبون في العمل، وذلك لدخول سوق العمل، فضلا عن توجيه الوقف نحو إنشاء الصناديق الوقفية❖❖ لاستزراع و تنمية الصحراء، باعتبارها موردا هاما من موارد الدول، وخلقا لفرص عمل جديدة، من أجل تشغيل العاطلين، ومكافحة الفقر. ومعروف أن البطالة أحد العوامل الرئيسية للفقر، وبتعامل الوقف معها يكون بذلك مخففا لحدة الفقر.(□□□□)

ويمكن استغلال الوقف في عدة نواح منها:

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

- تمويل ذوي الأفكار وأصحاب الخبرات والتخصصات، حتى يتحولوا إلى فئة أصحاب الأعمال الذين يوجدون مناصبا لغيرهم عندما تتوسع أنشطتهم.
- تمويل الحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي، وبالتالي يمكن دعم وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة التي سوف تستوعب جانبا مهما من العاطلين عن العمل.
- دعم الأسر المنتجة والصناعات الغذائية المنزلية كالمربيات ومجالات تربية الدواجن، وتوفير البيض ونحو ذلك. مما يولد دخولا للأسر ويوفر بعض السلع الغذائية على مستوى الأحياء و المدن.
- استغلال الأراضي الوقفية الصالحة للزراعة، استصلاحها واستغلالها.

2 - دور الوقف في إعادة توزيع الدخل والثروات

إعادة توزيع الدخل:

تشير عملية التوزيع الأولي للدخل القومي إلى حصول كل عنصر من عناصر الإنتاج(الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال) على نصيبه من مشاركته في العمليات الإنتاجية. وغالبا ما ينتج عن عملية التوزيع الأولي للدخل القومي، تفاوت بين الأفراد في الدخول ومن ثم في المدخرات وفي تراكم الثروات، و هو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور النظام الطبقي في المجتمعات. مع مرور الزمن وتوالي عمليات توزيع الدخل القومي يتزايد التفاوت بين طبقات المجتمع.

ويأتي الوقف من القادرين وأصحاب الثروات على جهات النفع العام والفقراء والمساكين، ليعطي دفعا جديدا لإعادة التوزيع لصالح هذه الفئات، فالجهة ذات النفع العام من مساجد ومستشفيات، ودور العلم و التأهيل وغيرها. فقد وفر لها الوقف مصدر تمويل، حين تستمر وبكفاءة في أداء خدماتها للناس دون مقابل. فالخدمة والنفع الذي تقدمه ما هو إلا توفير لثمن كان سيدفعه إلى جهة أخرى لقاء تلك الخدمة.(□□□)

الأهمية الاقتصادية للتوزيع:

أخذ الفكر المعاصر يركز على عامل التوزيع لأهميته البالغة في تحقيق التنمية.فمن غير توزيع عادل لن يتحقق إنتاج متنامي ومستمر، وبدون توزيع عادل أيضا لن يتحقق القضاء على

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الفقر.فالتنمية ليست مجرد تنمية اقتصادية يتم قياسها ببساطة بالناتج القومي، ولكن التنمية أساسا تنمية إنسانية، بمعنى أنها وعي الفرد بطاقاته الكامنة، والمعيار الوحيد لقياس نجاح أو فشل التنمية، هو قياس ما تقدمه التنمية لحياة الإنسان.(□□□□)

➢ **دور كل من الوقف والضريبة في إعادة التوزيع:**

يمكن للوقف أن يكون بمثابة أداة مقبولة عن الضرائب في الدول المتخلفة ضريبيا في إعادة توزيع الدخل القومي: خاصة وأن الضريبة ينعدم فيها الوازع الديني أو الأخلاقي خلافا للوقف القائم على معنى الصدقة الجارية، إضافة إلى أن الضريبة من وجهة نظر دافعها لأنه قد يصاحب فرضها أو تحصيلها نوع من الغلو والتعسف بما يغري الممول عن تجنبها أو التهرب منها. وذلك خلافا للوقف الذي يقدمه الممول بوازع شخصي.(□□□□□) إضافة إلى ما يحققه الوقف من تكافل اجتماعي بين الأفراد.

➢ **العلاقة التكاملية بين الوقف والزكاة:**

تقوم الزكاة بأداء دورها التوزيعي على مستوى توزيع الدخل، وعلى مستوى التوزيع الأولي كما تمارسه على مستوى الجباية وعلى مستوى الإنفاق. فعلى مستوى الجباية تؤخذ الزكاة من الأغنياء فقط،فلا يكلف بها فقير، إضافة إلى ذلك فإنها مسؤولية كل الأغنياء وليست فريضة على فئة معينة دون أخرى. كما أنها تشمل كل أنواع الأموال النامية، وأخيرا فإن أسعارها تفاوتت حسب الوعاء، وعلى مستوى الإنفاق نجد أنها انصرفت أساسا إلى الفقراء والمحتاجين فهي موجهة إلى فئة معدمة ذات ميل حدي كبير للاستهلاك و شراء الاحتياجات الأساسية، مما يعني المساهمة في إيجاد طلب فعال يغري بزيادة العرض، ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة العمالة.(□□□□□□)

ومن الجانب الآخر نجد أن الواقفين ينتمون إلى فئات عديدة من السلم الاجتماعي،أيضا نجد أن الوعاء الاقتصادي للأوقاف كان شديد التنوع فقد شمل الوقف جميع أنواع المال المتقوم، أما الفئات التي يستهدفها الوقف فهي الطبقة الخاصة من الفقراء، المعوزين، عابري

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

السبيل وطلاب العلم(□□□□□)، ونحو ذلك من تمويل المشروعات المدروسة بعناية والمتابعة بدقة، فيسهم ذلك في دفع حركة النشاط الاقتصادي، ويعتبر هذا حافزا أكبر مما توفره حوافز أخرى مثل خفض سعر الفائدة، وذلك مما تشجع به السلطات الرسمية التمويل و الاستثمار.(□□□□)

وهكذا يمكن لمؤسسة الوقف وهي ذات عائد متجدد أن تعين مؤسسة الزكاة بإيقاف الأموال لأغراض عديدة، خاصة في الحالات التي تقتصر فيها أموال الزكاة عن الوفاء باحتياجات مصارفها، كما انه يمكن أن يحصل نوع من التكامل في مجال استثمار أموال الجهتين.

ثانيا: الدور الاجتماعي للوقف:

للوقف دور هام في المجتمع، برز ذلك من كونه نموذجا أصيلا فيه، وكذلك من شيوع أنواع التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، فهو يقوم على "عمليات تغيير اجتماعي تركز على البناء الاجتماعي و وظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم والصحة و الإسكان والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية، بحيث تنفذ من خلال توحيد الجهود الأهلية و الحكومية".(□□□□□)

الملاحظ أن الجوانب الاجتماعية التي ساهم الوقف في تنميتها عديدة ومتنوعة، بتنوع مجالات الحياة المختلفة، ويمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

1 - إسهام الوقف في العدالة الاجتماعية:

تسهم الأوقاف في التقليل من الفوارق الاجتماعية، فهي تقوم بتوزيع الموارد على طبقات معينة، فرعاية الفقراء والمحتاجين وتوفير متطلباتهم وحاجاتهم من خلال الوقفيات المختلفة يرفع تدريجيا من مستوى معيشتهم، ويحولهم إلى طاقات إنتاجية، وبالتالي تقل الفجوة بين طبقات المجتمع. كما أن إعانة العاجزين أو غير القادرين على العمل يسمح بنقل وحدات من الثروة من

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

أصحاب الثروة والأغنياء إلى معدومي الدخل مما يسمح بوجود التوازن والاستقرار، وحتى الأمن في أوساط المجتمع.(□□□□□□)

2- دور الوقف في التكافل الاجتماعي:

يتجسد دور الوقف في التكافل الاجتماعي من خلال نوعيه: الخيري والذري، اللذين قاما على مدى العصور من مساعدة المحتاجين وكذا دعم الفقراء، الأيتام، العجزة وغيرهم. ومما لا ريب فيه أن مساعدة هؤلاء تدفعهم إلى المشاركة في بناء المجتمع.(□□□□□□□) كما لم يقتصر التكافل على الجانب المادي فحسب وإنما تعدى ذلك إلى الجانب الأدبي والمعنوي من خلال تقوية الروابط العائلية والإنسانية.

للتكافل الاجتماعي من خلال الوقف مميزات عديدة حافظت على ميزتها على مدى القرون والأجيال ومنها نذكر:(□□□□□)

- **الصيغة الاجتماعية:** الوقف اتجاه جماعي، ليس من حيث أن الوقف ملكية جماعية، ولكن من حيث كونه نظام يراد به فتح المجال لأعمال الخير والبر.
- **يتميز الوقف بتكافله الاجتماعي:** الذي يختلف عن أنظمة التكافل الأخرى من كونه:
  - ❖ يمثل صورة للتكافل والتعاون التلقائي أو التطوعي، ولا يخضع لأية ضغوط خارجية قهرية أيا كان نوعها شرعية أو وضعية.
  - ❖ لا يتحيز في توزيع الموارد والمنافع، فهو يغطي كل أفراد المجتمع ويقتصر على الفئات العاملة – كما تفعله مؤسسات الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الوضعي- .كما أن عدم التحيز هذا يمتد إلى غير المسلمين في توزيع الموارد.
  - ❖ يتصف بالممارسة المنظمة للعطاء، وعلى الجمع بين عملية التكافل والتمويل لهذه المؤسسات الوقفية، وقد أدى هذا التيار المتدفق من الذين يملكون إلى غيرهم إلى تحقيق الترابط والاستقرار الحقيقي.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

3- دور الوقف في الحد من انتشار الفقر

لقد كان الوقف قائما في الماضي على حاجات الفقراء بصورة أساسية، فقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن الوقف المجهول، هو الوقف الذي يسمه صاحبه أو يعينه، وهو صحيح. وبالتالي يصرف هذا الوقف على الفقراء، لأنهم المقصد الأصلي للأحباس، فالأوقاف في مجملها تصرف على الفقراء بداية، أو ضمن إطار الحاجة في تلك الجهة التي حبس لها الوقف.

وهذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الوقف للفقراء، فهم يعتبرون مصرف جوهري و أساسي للأوقاف، وغالبا كانت المعالجة الوقفية للفقر تسير في خطوات متتابعة أهمها:(□□)

أ - سد الحاجات الضرورية للفقراء:

وذلك يكون بتوفير المأكل، المشرب، الملبس والمسكن. ومن ذلك تخصيص موائد الإفطار والسحور في رمضان وفي غيره من شهور السنة، وكذا إعطاء الملابس للفقراء والمسكين، وتوفير منازل تؤويهم من برد الشتاء وحر الصيف.

ب - توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة:

ويكون ذلك عبر توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، ولعل بناء المرافق الاجتماعية و المستشفيات، وكذا المدارس والجامعات الوقفية، كلها كانت منصبة على طبقة الفقراء والمحتاجين، بالإضافة إلى تقديم مساعدات للشباب الذين يرغبون في الزواج ولا يقدرون على ذلك، كل ذلك بمثابة دعم للطبقة الفقيرة في المجتمع.

ج- العمل على زيادة المساعدة للفقراء:

ليكونوا أصحاب مهن وحرف أو أموال داخل المجتمع، عن طريق إعطاء القروض والأموال لهم، ليصبحوا منتجين داخل مجتمعاتهم، كما لم يهمل مجال التعبد والتدين، فهناك أوقاف لمن لا يستطيع الحج فقد يشترط الواقفون صرف ريع أوقافهم في مساعدة الفقراء على

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

أداء فريضة الحج، والأوقاف تعطى لهم من خلال حملات تزودهم بالنقل والطعام والشراب وكل ما يحتاجونه.

فالأوقاف ذات بعد ديني وإنساني، يسعى للوصول إلى التكافل الاجتماعي الذي يعتبر من أسس نظام الوقف ومن بين أهم أهدافه المنشودة.

IVالوقف في الجزائر

من أجل إلقاء نظرة شاملة على الأوقاف الجزائرية كان لابد لنا من إلقاء نظرة على الهيكل التنظيمي للأوقاف على المستوى الوطني ، ومن ثم البحث عن مميزاتها وخصائصها، والتطورات المختلفة التي شهدتها، ومختلف المعوقات.

أولا: خصائص الأصول والأموال الوقفية في الجزائر

تمتلك الجزائر رصيدا ضخما من الأملاك الوقفية المتنوعة، ذلك ما أثبته التاريخ،غ ير أن إصابة الأمة بالعديد من المشاكل والمعوقات حال دون تحقيق الهدف الفعلي للوقف وما يرجى منه.

1 - مميزات الوقف الجزائري

للوقف الجزائري خصائص وميزات يمكن ذكرها بإيجاز في النقاط التالية:(□□□)

أولا:يحتل الوقف الجزائري المرتبة الثالثة من بين الدول العربية، من حيث حجم الثروة الوقفية، وكذا تنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف، فهو يضم الأراضي الفلاحية والأراضي البيضاء، المحلات التجارية، بساتين الأشجار المثمرة، محطات البنزين، المطاعم، كما تمتد الأملاك الوقفية إلى المطاعم والمغاسل، النوادي، الحمامات، وكذا السينما و غيرها.

ثانيا: أغلب العقارات الوقفية الجزائرية هي بحاجة إلى الترميم والصيانة، حتى أن بعضها يحتاج إلى إعادة بناء من جديد، نظرا لما أصابها نتيجة لقدمها.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

ثالثا: تحتل العقارات حصة الأسد من حجم الأملاك الوقفية الجزائرية، مما يجعل سيولتها ضعيفة، هذا من جانب. أما من الجانب الآخر فهي تحافظ على قيمتها مع مرور الزمن.

رابعا: غياب المرجعية الوقفية لمعظم الأملاك الوقفية في الجزائر، مما جعل جهود القائمين على الأوقاف تنصرف إلى البحث والتنقيب عن هذه المرجعية.

خامسا: خاصية التأبيد، فالأوقاف الجزائرية موقوفة على التأبيد، مما يجعل من استمرارية الوقف مسألة جوهرية.

سادسا: تمتع الأوقاف بالشخصية المعنوية، فهي ليست ملكا لأشخاص طبيعيين أو معنويين، مما يكسب الأملاك حماية قانونية، شرعية واجتماعية.

سابعا: تعرض الكثير من الأوقاف إلى الاعتداء، النهب والاستيلاء، خاصة في الوقت الذي شهد فيه الوقف الجزائري فراغا قانونيا.

2 - عناصر الوقف الاقتصادية

عمدت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى البحث عن الأملاك الوقفية واسترجاعها وحصرها خاصة بعد ما قام به الاستعمار من مصادرة وتصفية، وكذا بيعها،مما أدى إلى إتلاف جزء مهم منها، وما لحق ذلك من تأميم بعد الاستقلال كما أشرنا سابق، كل ذلك صعب من مهمة إدارة الأوقاف في عملية الحصر.

في إطار الجهود المبذولة من قبل الوزارة في عملية البحث فقد قامت بالتعاون مع مكتب " المنار بناء" في سنة 1996م (المسيرة من طرف خبير عقاري معتمد وطنيا لدى المحاكم)، ليكلف بعملية البحث عن الوثائق والقيام بالتحقيقات الميدانية على المستوى الوطني المتعلقة بالأوقاف. إلى جانب ذلك أبرم اتفاق آخر للتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في 08 نوفمبر 2000م، لتمويل مشروع حصر الممتلكات الوقفية داخل وخارج الجزائر، وإنشاء قاعدة معطيات الكترونية للأوقاف، إضافة إلى اقتراح مشاريع لتنميتها.□□□□

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

انطلاقا مما سبق يمكننا ذكر العناصر الاقتصادية التالية للوقف الجزائري وهي كالآتي:

أولا: أموال غير سائلة

تتكون الأموال الوقفية غير السائلة من الأراضي والعقارات، وكذا المنقولات، والتي يمكن لها أن تدخل في عملية الاستثمار، كتأجير الآلة والمحلات والسكنات وغيرهما، مقابل مردود دوري على حسب طبيعة العين المؤجرة.

يزخر الوقف الجزائري بالعديد من هذه الممتلكات، والتي يمكن أن نوردها في الجدولين الآتيين الأول يبين أخر الإحصائيات للأعيان الوقفية على المستوى الوطني، الذي يبين ما وصلت إله الإحصائيات إلى حدود نهاية سنة 2012م.

جدول رقم(01): الأملاك الوقفية في الجزائر إلى غاية نهاية 2012/12/31

مجموع الأملاك المحصية	وضعية الأملاك بإيجار	وضعية الأملاك بغير ايجار	الإيرادات النظرية دج	الإيرادات المحصلة دج	مخلفات الإيجار المحصلة إلى 2012/12/31	الإيرادات الصافية دج	الباقي في الحساب	نسبة التحصيل
8851	5471 (51.64%)	4280 (%48.36)	147.949.429.90	114.385.419.54	42.320.669.11دج	71.861.900.43	58.181.684.52	%48.75
المخلفات الكلية				344.974.835.84 دج				

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، **الحوصلة السنوية للأوقاف لسنة 2012.**

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن جميع الأعيان الوقفية تستغل عن طريق الإيجار، ولم يتم استحداث أساليب حديثة لاستثمار هذه الأعيان، حيث توجه هذه المداخيل كلها المديرية المركزية التي تتولى توزيعها على المشاريع الكبرى فقط التي تنوي القيام بها.

ثانيا: أموال سائلة

هي النقود التي بحوزة المؤسسة الوقفية، والتي يكون مصدرها مداخيل العقارات المستأجرة، الهبات الموجهة إليها من طرف المجتمع. بالإضافة إلى مردود الأوقاف المستغلة من طرف الناس، حيث بلغت السيولة فيها نهاية سنة 2012 حوالي: 542.496.194.01 دينار جزائري ، والجدول التالي يوضح الأرصدة الخاصة بحسابات الأوقاف.

الجدول رقم (02): أرصدة حسابات الأوقاف

الأرصدة الخاصة بالحسابات إلى غاية: 2012/12/31	المبلغ/دج
حساب مركزي إيرادات	542.496.194.01
حساب مركزي نفقات	986.159.94
حساب هبات وأضرحة	15.887.734.48

المصدر: مديرية الشؤون الدينية الجزائرية

ثالثا: العمل والإشراف:

المقصود منها الإشراف على الأوقاف بتطبيق الرقابة لضمان المحافظة على أموال الأوقاف، ومنع ضياعها أو تبذيرها، وتأمين استثمارها، وتوزيع ريعها، وحسن إدارتها، وهذا ما يتوفر حكما في وزارة الأوقاف.(□□□□□) بيد أننا نجد أن هذا العنصر كان غائبا نوعا ما بدليل أن أغلب الأملاك الوقفية كان يسيرها بعض المحسنين في حدود طاقتهم، خاصة وأن

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

العلاقة التي تربطه بالوقف هي الورع والتدين، وبذلك فإن هذا المحسن لا يفكر في تنمية أو توسيع الملك الوقفي، وإنما يرى أن واجبه الشرعي هو الحفاظ عليه لا غير.

بعد الرجوع إلى الاهتمام بالوقف من قبل مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، أوكلت المهمة إلى الوكلاء عبر أنحاء الولايات المختلفة.(□□□□)

رابعا: الجمع بين الادخار والاستثمار

تتمثل عملية الجمع بين الادخار والاستثمار في: " اقتطاع أموال عن الاستهلاك الآني، كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة إذا كانت مما يمكن استهلاكه، أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية. وفي نفس الوقت تحويل هذه الأموال إلى استثمار بهدف زيادة الثروة الوقفية في المجتمع. وهذه الثروة الموقوفة تنتج خدمات ومنافع مثالها منفعة الصلاة في المسجد، ومنفعة مكان سرير المريض في المستشفى أو مقعد تلميذ في المدرسة. كما أن الثروة يمكن أن تنتج ، أي سلع وخدمات تباع للمستهلكين وتوزع عائداتها الصافية على أغراض الوقف.(□□□)

صفوة القول أن المؤسسة الوقفية هي مؤسسة اقتصادية فاعلة في المجتمع، وتقوم بدور كبير في النهوض بالأمة. وذلك يتجسد في مجالاتها المتعددة حيث أن لها العديد من المداخيل المختلفة المصادر، والتي تسهم بشكل أو بآخر في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع.

ثانيا: مجالات استثمار الأملاك الوقفية

ذكر القانون الجزائري العديد من الصيغ لاستثمار الأملاك الوقفي، منها صيغ تقليدية وأخرى حديثة. بيد أن الواقع الاستثماري للأوقاف ما يزال محدود المجالات والصيغ التي يستثمر فيها، بالرغم من وجود العديد منها والتي تطرقنا إليها فيالمخطط التالي الذي يوضح صيغ استثمار وتنمية الموارد الوقفية في الجزائر:(□□□□)

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الشكل رقم(01): صيغ استثمار و تنمية الموارد الوقفية في الجزائر

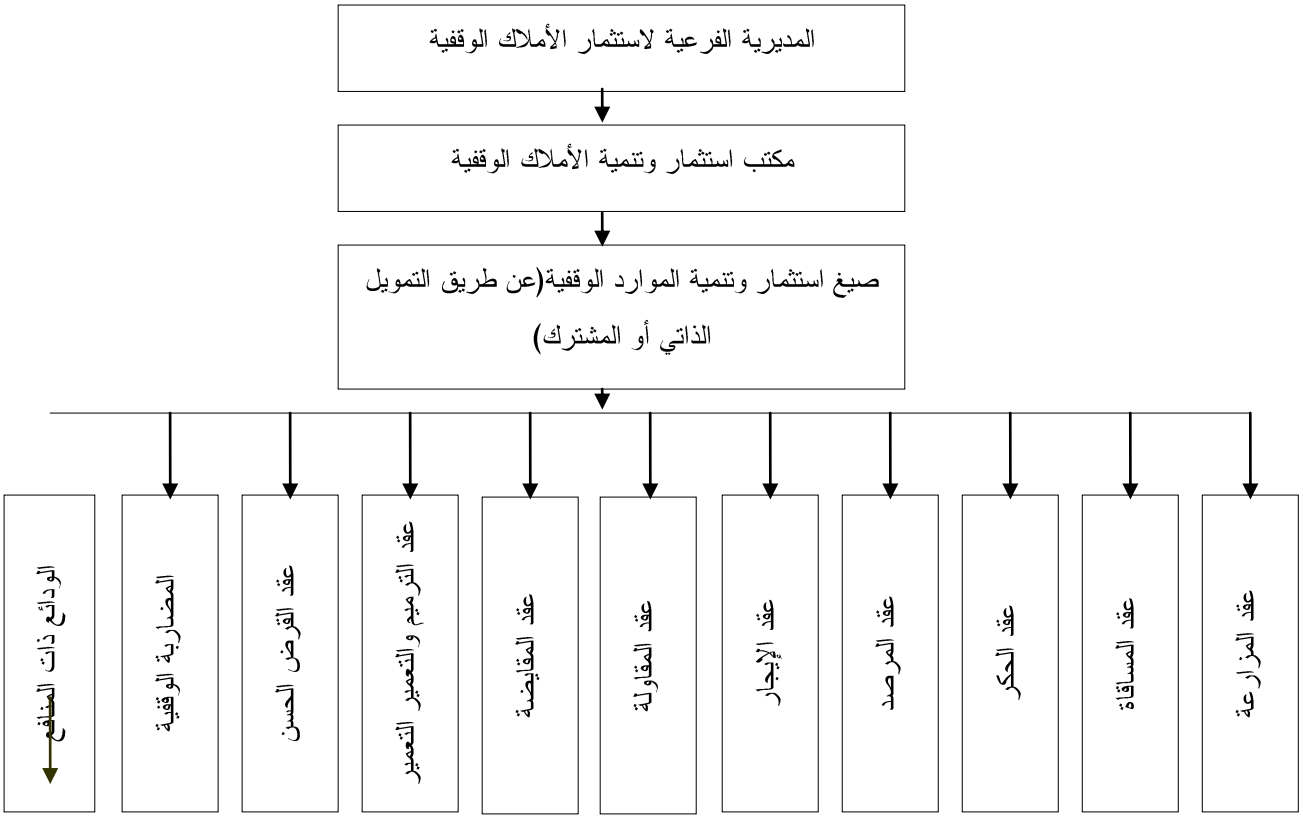

المصدر: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، **مرجع سابق**، ص:679.

رابعا:عراقيل الاستثمار الوقفي في الجزائر

بعد تتبع المراحل التي مر بها الوقف الجزائري عبر العديد من المراحل، لاحظنا أنه لم يتم الاهتمام باستثمار الوقف إلا في وقت قريب- قانون الأوقاف 10/91- ، بيد أن ذلك قد واجهته العديد من المشاكل حالت دون التمكن من تفعيل دور الوقف بالشكل المناسب.

هناك ثلاث أشكال رئيسية للمشاكل التي تعترض الاستثمار الأمثل للوقف، منها ما هو قانوني، ومنها ما هو إداري، والنوع الثالث من المعوقات هي معوقات بيئية.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

1 - معوقات تشريعية

تعترض عملية الاستثمار الوقفي في الجزائر العديد من الصعوبات نذكر منها :(□□□□□)

أ- **صعوبة حصر الأملاك الوقفية:** وذلك لضياع العديد من الوثائق الوقفية في عهد الاستعمار الفرنسي، مما صعب من استرجاعها.

ب- **تأميم جزء كبير من الأملاك الوقفية:** في عهد الثورة الزراعية تم تأميم العديد من الأعيان الوقفية، وعلى الرغم من التراجع عن مبدأ التأميم إلا أن ذلك يتطلب وقتا يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأراضي، زيادة على عدم وضوح الرؤية فيما يخص صيغ الاستثمار ومدى ملاءمتها لأحكام الشريعة.

ج- **محدودية أساليب الاستثمار:** الصيغ التي يتيحها القانون لاستثمار الأملاك الوقفية قليلة، فمثل هذا التضييق يحد من سبل تنمية الوقف رغم وجود العديد من الأساليب المشروعة لذلك.

د- **عدم وجود الإطار القانوني الخاص بالوقف:** لم يظهر قانون خاص بالوقف إلا مؤخرا بصدور قانون 10/91، حيث تم إدراج محور خاص بالاستثمار الوقفي عن طريق عقود مختلفة.

2 - معوقات مؤسسية (إدارية)

أ- **نقص المعلومات:** عدم شيوع المعلومات المتعلقة بأحوال الوقف ونصوص الحجج الوقفية وأهدافها، وذلك يظهر من خلال الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث لم يتم استحداث الإحصائيات منذ أكثر من خمس سنوات.(□□□□□□)

ب- **صعوبة استغلال الأملاك الوقفية:** وسبب ذلك يعود إلى أن العديد منها محل نزاع بين إدارة الوقف و جهات أخرى، منها قضايا اعتداءات على أملاك الوقف تمت من قبل أشخاص عموميين أو خواص.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

ج- **افتقار المنظومة البنكيةلبنوك إسلامية:** من بين أهم الأسباب التي تعيق تطوير الأوقاف خلو المنظومة البنكية الجزائرية من البنوك الإسلامية تجعل من بين اهتماماتها الاستثمار في مجال الوقف.

د- **غياب مؤسسات وقفية:** غابت عن ساحة العمل الوقفي الاجتماعي، إضافة إلى نقص الثقافة الوقفية لدى المجتمع، مما يجعل من الصعب جذب واقفين جدد يساهمون في زيادة عدد الأوقاف، غير أن ذلك يتطلب الكثير من الوقت.(□□□□)

ه- **عدم وجود الاستقرار الإداري للوزارة:** حيث تعاقب عليها العديد منهم، إلا مؤخرا فقد بدأت تشهد نوعا من الاستقرار.

و- **قلة الموارد البشرية:** حيث تعاني الإدارات المحلية من قلة التمويل، إذ أن مداخيل الأعيان الوقفية المحلية توجه مركزيا.

و- **غياب ثقافة الاستقطاب للموارد البشرية:** والتغلب على هذا المشكل يكون بالتخطيط لأساليب إنتاجية رائدة تجذب واقفين جدد.

ز- **نقص الإعلام:** للإعلام دور جد مهم في التعريف بالأوقاف غير أننا نجد أن هذا الدور مغيب في الإعلام الجزائري على جميع المستويات، عدا بعض الملتقيات التي تعقد من وقت لآخر.

ح- **مركزية القرارات:** تحد مركزية اتخاذ القرارات من إنجاز المشاريع، إضافة إلى إضعاف الروح المعنوية للعاملين في الإدارة.

ط- **صعوبة الاتصال بين مستويات الإدارة:** حيث تقتصر على قرارات واتصالات إدارية.

ي- **ضعف الرقابة:** أدى ضعف الرقابة إلى تفشي الفساد الإداري واستغلال الوقف في غير أغراضه، وكذا تجاهل رغبة الواقفين مما يحول دون إقدام البعض عن وقف أملاكهم.(□)

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

لابد إدارة الأوقاف من العمل الجاد للتغلب على هذه العوائق حتى تكون قادرة بالفعل على المضي قدما بالأوقاف نحو مستقبل استثماري واعد.

3 - معوقات بيئية

أ- **ضعف الادخار المحلي:** غياب الثقافة الاستثمارية لدى المجتمع الأمر الذي يجعل من عملية تمويل الاستثمار غاية في الصعوبة، خاصة في ظل حداثة سوق المالية، حيث لم تضع في حسابها التعامل بأوراق مالية غير تلك المتعامل بها في الأسواق الغربية.(□□)

ب- **غياب التعاون والتكامل:**إن عدم تعاون إدارة وجمعيات القطاع الأهلي من الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية يعيق الأنشطة في المجتمع.

ج- لا يمكن لمديريتين فرعيتين على مستوى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف القيام بأعباء إدارة قطاع الأوقاف بسبب المشاكل العديدة التي يتخبط فيها، في بلد يعتبر من أغنى بلدان العالم الإسلامي من حيث الثروة الوقفية خاصة العقارية منها.

د- المادة 14 من قانون 10/91 الذي تنص على :" اشتراطات الواقف التي يشترطها في وقفه هي التي تنظم الوقف ما لم يرد في الشريعة نهي عنها"، قد احترمت إرادة الواقف إلا أن ذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب، على الرغم من أن إرادة الوقف والشخصية الاعتبارية يعتبران عاملين أساسيين في استقلالية النشاط الوقفي.□□□

ه- **غياب الثقافة الوقفية:** إذ ينظر للوقف على أنه مؤسسة دينية فحسب، ومن ثم فهو لا يرتبط بالشؤون الاقتصادية، ولذلك تقل الإشارة إلى الوقف عند التحدث عن أساليب التكافل الاقتصادي والاجتماعي.

سادسا :مستقبل الإدارة الوقفية في الجزائر

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الحديث عن مستقبل الإدارة الوقفية في الجزائر نابع من التطورات التي تعرفها وضعية الأوقاف،وبالتالي يجب أن نذكر عددا من العناصر تعتبر مرتكزات أساسية للتفكير في مستقبل إدارة الأوقاف في الجزائر ومنها:(□□□□)

1- تطور الاكتشافات العقارية الوقفية

فالإحصاءات تتحدث عن أكثر من 4621 عقار وقفي تم استرجاعها وتوثيقها من طرف إدارة الأوقاف الجزائرية.

2- منازعات عقارية وقفية

كثيرة أمام العدالة 600 قضية تم الفصل فيها لصالح الأوقاف و400 قضية تنتظر الحل.

3- تسيير أوقاف متنوعة

تتوزع على 48 ولاية في بلد مساحته 2.3 مليون كيلومتر، يتولى متابعتها 26 وكيل أوقاف.

4- استثمارات وقفية جديدة

يتم تجسيدها وفق إستراتيجية طويلة الأمد تحتاج إلى طاقم إداري متخصص وعلى درجة عالية من الخبرة في مجال متابعة ومراقبة وتسيير هذه المشاريع. (من هذه المشاريع: مشروع الجامع الأعظم للجمهورية الجزائرية،مشروع المركب الوقفي المتعدد الخدمات بولاية بجاية،مشروع المركب الوقفي المتعدد الخدمات بمدينة بوفاريك، مشروع الأربعين محلا للحرف التقليدية بولاية تيارت، مشروع المؤسسة الوقفية للنقل...الخ).

لذا فإننا نرى أن الحديث عن **ديوان وطني للأوقاف** في الجزائر أصبح أكثر من ضرورة، وهذا نظرا لما يوفره هذا الديوان من إمكانات مادية وبشرية، وأيضا استقلالية في الإدارة

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

والتسيير، فهذا الديوان إن وجد (يوجد مشروع مقترح للنقاش أودع لدى الأمانة العامة للحكومة) سيمكن إدارة الأوقاف من تجسيد العديد من الأهداف والتطورات نذكر منها :(□□□)

- **اعتماد طاقم إداري متخصص:** وهذا لضمان الجدية والفعالية في إدارة الأوقاف الجزائرية التي ظلت لأمد بعيد تسير بطريقة أقل ما يقال عنها أنها غير فعالة، بل عطلت ترقية الأوقاف بما يتوافق والمعايير العلمية الحديثة في مجال الإدارة.
- **اكتشاف واسترجاع وتوثيق عقارات وقفية:** ضاعت منذ العهد الاستعماري، وذلك من خلال مديرية البحث وحصر الأملاك الوقفية التي ستعزز بخبراء في مجال المسح والحفظ والتوثيق العقاري.
- **استقطاب أوقاف جديدة:** من خلال إستراتيجية إعلامية تعتمدها مديرية الإعلام والتسويق الوقفي تحث المحسنين على الوقف، وتعيد بعث ثقافة الوقف في الجزائر.
- **ترقية الاستثمارات الوقفية:** بالاعتماد على مكتب خبرة ملحق بالديوان يعمل بالتنسيق مع مديرية الاستثمار الوقفي.
- **ترقية الصناديق الوقفية:**وذلك بالاعتماد على فكرة التخصص ونشر الأدوات المالية الوقفية وتطويرها لتصبح أداة تمويلية أساسية للمشاريع الاستثمارية الوقفية.
- **تعزيز المنظومة القانونية الوقفية:** بما يوفر حماية أكبر للأملاك الوقفية، وهذا من خلال مديرية التنظيم والمنازعات، التي تدير قضايا النزاع الوقفي أمام الجهات القضائية، وأيضا تطرح قوانين وتنظيمات تحافظ على الأملاك الوقفية.
- **تطوير التعاون الدولي في مجال الأوقاف:** وهذا من خلال النشاطات التي تمارسها مديرية التعاون والعلاقات مع الخارج، والتي تبحث دائما عن سبل التعاون مع الهيئات العالمية المعتمة بالأوقاف (كالأمانة العامة للأوقاف بالكويت، الهيئة العالمية للأوقاف بالبنك الإسلامي للتنمية...الخ).

سادسا: آفاق الاستثمار الوقفي

في خطة مضادة لما أفرزته أزمة المال الكونية من آثار على منظومة التشغيل (التوظيف)،بدأت الحكومة الجزائرية سلسلة صيغ لامتصاص البطالة المتفشية، ويأتي على

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

رأسها مخطط لاستثمار الأملاك الوقفية وجاءت أول أشكال هذا الاستثمار بشراء سيارات أجرة لتشكل فرص عمل للشباب العاطل عن العمل، وهناك سعي لإنشاء مشاريع أخرى على غرار مجمعات وقفية، ومشاريع خاصة بالحرف والصناعات التقليدية.

تقوم حاليا إدارة الأوقاف بجملة من المشاريع الاستثمارية تهدف من خلالها تطوير وتنمية القطاع الوقفي، منها ما تم إنجازه والبعض الآخر ما يزال في طور الإنجاز نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- جاءت أول أشكال هذا الاستثمار الحديث بشراء سيارات أجرة لتشكل فرص عمل للشباب العاطل عن العمل، وهناك سعي لإنشاء مشاريع أخرى على غرار مجمعات وقفية،ومشاريع خاصة بالحرف والصناعات التقليدية.

بدأت الفكرة عندما اهتدى فريق الخبراء، الذي شكلته وزارة الأوقاف الجزائرية، إلى فكرة الاستفادة من أملاك وقفية مترامية في البلاد ظلت منذ استقلال الجزائر رهينة جمود مزمن.

ويسرد تفاصيل الفكرة عبد الكريم مزاري أحد أعضاء الفريق قائلا: "اقترحنا على السلطات اقتناء سيارات أجرة بأموال الأوقاف، وقدمنا دراسة جدوى بهذا الصدد ركزنا فيها على أن المشروع إيجابي ومثمر على طول الخط، حيث سيخلق 1200 فرصة عمل كل عام، وسيمكن القائمين على تسيير الأملاك الوقفية من جني إيرادات لا بأس بها، وتحقيق مكاسب محترمة بدلا من إبقائها مرتكنة على الهامش".

ويشير عدة فلاحي، المستشار المركزي بوزارة الأوقاف الجزائرية، إلى إسراع المسؤولين بتطبيق الفكرة بعد أن راقتهم، عبر تأسيس شركة خاصة أطلقوا عليها اسم **"ترانس وقف"** تمكنت من شراء 36 تاكسي وشغلت عددا موازيا من الشباب، بأموال سلمتها إياها إدارة

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الأوقاف، وتخطط الشركة لتوسيع العملية من خلال اقتناء مئات سيارات الأجرة وتوزيعها على المحافظات.

حيث تقسم أرباح المشروع بنسبة 50٪ للشركة و30٪ للأوقاف و20٪ للسائقين الشباب، واستنادا إلى مسؤول بارز في شركة "ترانس وقف" فإن الشبان الـ36 الذين استفادوا من المشروع سيتقاضون رواتب بقيمة 12 ألف دينار، ومرشحة لأن تصل إلى حدود 16 ألف دينار (بما يعادل 170 دولارا).(□□)

2- مشروع **حي الكرام** ببلدية السحاولة بالعاصمة، وهو مركب وقفي كبير يشتمل على 150 مسكن، و مستشفى، و170 محل تجاري، وفندق يسع 64 غرفة، و100 مكتبة، ومبنى خدمات،ومبرة للأيتام تسع 200 يتيم، ومسجد يشتمل على ساحة عامة، وموقف للسيارات، وتمويل هذا المشروع الوقفي يتم بتمويل من الدولة بنسبة 100% وبمبلغ يقدر بـ:1.3 مليار دينار جزائري.

3- مشروع دار الإمام بالمحمدية بالجزائر العاصمة، وهو موجه لتطوير معارف الأئمة، ويحتوي على جناح للإدارة وقاعة للمحاضرات بها 800 مقعد، وقاعة أخرى بها 200 مقعد ومكتبة ونادي ومطعم وغرفة للإيواء حوالي 150 فرد، وتمويله من حساب الأوقاف مع إعانة من الدولة.

4- ينصب الاهتمام في المرحلة الراهنة أيضا على مشروع الجامع الأعظم الجاري إنجازه، وهو عبارة عن مجمع ثقافي يضم 25 واجهة، حيث يضم دارا للقرآن، ومعهدا عاليا للدراسات الإسلامية يستوعب ثلاثة آلاف طالب، ومركزا ثقافيا وآخر صحيا، وعمارة للسكن وأخرى للخدمات الإدارية، إضافة إلى فندق من فئة الخمس نجوم، و3 مكتبات، وقاعة مسرح ومركز للعلوم، وسيحتوي على صالة مؤتمرات بسعة 1500 مقعد، ناهيك عن متحف للفنون

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

والتاريخ، وصالات وفضاءات للإنترنت فضلا عن حدائق ومطاعم وملاعب، و ورشات الحرف التقليدية، وموقفا للسيارات.

5- مشروع بناء مركز ثقافي بوهران، ومشروع ترميم وإعادة بناء معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، ومشروع المركب الوقفي البشير الإبراهيمي ببلدية بوفاريك بولاية البليدة.(□□□)

إضافة إلى مشاريع أخرى منها ما هو في طور الإنجاز، والعديد من المحلات التجارية، والسكنات المعدة للإيجار، والمراكز الثقافية الإسلامية عبر مختلف ربوع الوطن.

صفوة القول أن الوقف لعب دورا بارزا في الجزائر منذ القدم حيث أنها شهدت العديد من المراحل، توسعت الأوقاف في بعضها وضعفت في أوقات أخرى، ويمكن أن نوجز تلك المراحل فيما يلي :

عرفت الأعيان الوقفية الجزائرية إبان **الحكم العثماني**تطورا ملحوظا، وساعد في تطورها ما يلي:

- ❖ انتشار الوازع الديني بين أفراد المجتمع.
- ❖ سياسة الحكم،التي سمحت بقيام الأوقاف.
- ❖ روح التكافل و التعاون الاجتماعي.

يعكس النماء للوقف الجزائري في العهد العثماني الوثائق الوقفية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري،حيث أحصيت به أكثر من 13583 وثيقة وقفية، وقد تنوعت الأوقاف على المساجد ودور العبادة، ودور الأيتام وغير ذلك من جوانب التكافل الاجتماعية.

جاء من بعد هذه المرحلة **الاحتلال الفرنسي** الذي لم يترك أية وسيلة من أجل القضاء على مقومات الشعب الجزائري، ومن أهم ذلك صور التكافل خاصة الوقف،إذ سعت سلطات الاستعمار إلى خلق القوانين المختلفة من أجل القضاء على الأوقاف الجزائرية.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

تميزت الأوقاف الجزائرية **بعد الاستقلال** بـ:

- ❖ بعد حصول الجزائر على الاستقلال لم يهتم بالأوقاف،و قد كان الجزء الأكبر منها قد ضاع بطريقة أو بأخرى خاصة في الثورة الزراعية التي استحوذت على العديد الأعيان الوقفية.
- ❖ جاء قانون 10/91 الذي أعطى دفعة قوية لعودة الأوقاف، ومن ثم فقد تلته العديد من المراسيم التي سعت إلى حصر الأوقاف واسترجاعها.
- ❖ بدأ التفكير الجدي في استثمار الأعيان الوقفية وتثميرها بالعديد من الطرق بالرغم من أن الإجارة كانت هي ذات الحصة الوفيرة من كل ذلك.
- ❖ الدخول في مشاريع جديدة يعطي إشارة واضحة للسعي الجاد نحو النهوض بالأوقاف في الجزائر على الرغم من أن ذلك تعترضه العديد من المشاكل والمعوقات المختلفة.

صفوة القول أن الأوقاف في الجزائر لا تزال في وضع لا يسمح لها بالقيام بجميع ما هو منوط بها والوصول إلى دورها التنموي. ولذا وجب استحداث طرق حديثة للتغلب على الصعاب لأجل الاستثمار الأمثل للكم الهائل من الأوقاف التي تزخر بها الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

[i] أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، بلد النشر غير مذكور، 1981، ص:483.

[ii] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، الجزء الواحد و الخمسين، باب الواو، مادة وقف، دار المعارف، القاهرة،1981، ص:4898.

[iii] محمد بن أحمد بن صالح الصالح، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،2001، ص:21.

[iv] عبد الستار إبراهيم الهيتي، **الوقف ودوره في التنمية**، مكتبة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الوقفية العالمية، قطر، 1997، ص:14.

[v] العياشي صادق فداد ومحمود أحمد مهدي، **الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب(البنك الإسلامي للتنمية)، جدة، 1997، ص:12.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

[vi]أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغني**، مطبعة الملك فهد بن عبد العزيز، الجزء الثامن، السعودية، 1999، ص:184.

[vii]عبد الستار أبو غدة وحسين حسين شحاتة، **الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1998، ص:22.

[viii]أحمد محمد عبد العظيم الجمل، **الوقف الإسلامي**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر،2007، ص ص:15- 16.

منذر قحف، **الوقف الإسلامي- تطوره،إدارته،تنميته-** ، دار الفكر، دمشق-سوريا، 2000، ص:62.[ix]

[x]سامي الصلاحات،**مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2005، ص:53.

[xi]فؤاد عبد الله العمر، **إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2000، ص:222.

سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص:51.[xii]

منذر قحف، الوقف الإسلامي-تطوره، إدارته، تنميته- ،**مرجع سابق**، ص ص:218- 219.[xiii]

منذر قحف، الوقف وتنميته في المجتمع الإسلامي المعاصر، **مرجع سابق**، ص:414.[xiv]

سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص:52.[xv]

فؤاد عبد الله العمر، **مرجع سابق**، ص:223.[xvi]

سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص:52.[xvii]

فؤاد عبد الله العمر، **مرجع سابق**، ص:223.[xviii]

منذر قحف، الوقف الإسلامي- تطوره، إدارته، تنميته-، **مرجع سابق**، ص:220.[xix]

حسن عبد الله الأمين، **إدارة وتثمير ممتلكات الوقف**، البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة 16، جدة، 1984، ص:93.[xx]

علاء الدين زعتري، **الدور الاقتصادي للوقف**، وزارة الأوقاف، سوريا، تاريخ الزيارة 05أفريل2009.[xxi]

[xxii]كمال منصوري، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2008/2007، ص:191.

[xxiii]- أحمد محمد السعد، **الملامح الأساسية للعلاقة بين نظام الوقف والاقتصاد**، تاريخ الاطلاع2013/07/25،على الساعة 13:15على الموقع التالي: www.arablawinfo.com.

[xxiv]- صالح عبد الله كامل، **دور الوقف في النمو الاقتصادي**، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، **مرجع سابق**، ص:42.

[xxv]- سليم هاني منصور، **مرجع سابق**، ص:115.

[xxvi]- أحمد عوف محمد عبد الرحمان، **الوقف: السبيل إلى إصلاحه وصولا إلى تفعيل دوره**، مجلة أوقاف، العدد9، الكويت، نوفمبر2005، ص:93.

[xxvii]- نعمت عبد اللطيف مشهور، **أثر الوقف في تنمية المجتمع**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد224، دبي، 2000، ص:37.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

*البطالة الاحتكاكية: تعني مجموعة من القوى البشرية القادرة على العمل، تتزاحم مع قوى أخرى على عدد معين من فرص العمل، أي أن القوى العاملة تفوق العمل المطلوب.

[xxviii]– سليم هاني منصور، **مرجع سابق**، ص ص:120-121.

**الصناديق الوقفية: هي أجهزة تنظيمية تتمتع باستقلال نسبي، تختص بالدعوة للوقف، والقيام بالأنشطة التنموية في المجالات التي تحدد لكل صندوق، وذلك من رؤية متكاملة تراعي احتياجات المجتمع، وتأخذ في الاعتبار ما تقوم به الجهات الرسمية من مشروعات.

[xxix]– أحمد عوف محمد عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص:94.

[xxx]– عطية عبد الحليم صقر،**اقتصاديات الوقف**،دار النهضة العربية،مصر،1998،ص:45. **انظر أيضا:** سهير عبد العزيز محمد يوسف عويضة،**الوقف ومنظمات العمل الأهلية – صيغ جديدة للتكامل وعرض نماذج واقعية**-،ورقة عمل قدمت في المؤتمر الثاني للأوقاف،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،2006م،ص:10.

[xxxi]– كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،**مرجع سابق**،ص:96.

3- عطية عبد الحليم صقر،**مرجع سابق**،ص ص:46،47.

[xxxiii]– صالح عبد الله كامل،الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع،**مرجع سابق**، ص:48.

[xxxiv]– كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية،**مرجع سابق**، ص:48.

[xxxv]– صالح عبد الله كامل،الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع،**مرجع سابق**، ص:49.

[xxxvi]– فؤاد عبد الله العمر، **إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2000، ص:41.

[xxxvii]– سليم هاني منصور،**الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية**،ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الثاني للأوقاف:الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية،مكة المكرمة،2006،ص:23.

[xxxviii]– محمد بن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع،**مرجع سابق**،ص:193.

[xxxix]– سليم هاني منصور، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية،**مرجع سابق**،ص:25.

[xl]– سامي الصلاحات، **مرجع سابق**، ص:69.

[xli]– كمال منصوري، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوقف، **مرجع سابق**، ص:144.

[xlii]– أحمد قاسمي، **مرجع سابق**، ص:153.

[xliii]– محمد مصطفى الزحيلي، **مشمولات أجرة الناظر المعاصرة**، مجلة أوقاف-الأمانة العامة للأوقاف-، الكويت، العدد06، يونيو 2004، ص:15.

[xliv]– عبد القادر بن عزوز، **مرجع سابق**، ص:95.

[xlv]– منذر قحف، الوقف الإسلامي المعاصر، **مرجع سابق**، ص:118.

[xlvi]– صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، **مرجع سابق**، ص:679. لمزيد من التفاصيل أنظر: شرون عزالدين، **دور الاستثمار الوقفي في تنمية الاستثمارات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، غير منشورة، ص: 160-173.

[xlvii]– كمال منصوري،استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، **مرجع سابق**، ص ص:147- 148.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

[xlviii]– كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، **مرجع سابق**، ص:260.

[xlix]– كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، **مرجع سابق**، ص ص:148.

[l]– كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، **مرجع سابق**، ص:260.

[68]– عبد القادر بن عزوز، **مرجع سابق**، ص:195.

[lii]– كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف، **مرجع سابق**، ص:262.

[liii]– فارس مسدور وكمال منصوري، **مرجع سابق**، ص:24.

[liv]–**المرجع السابق**، ص:25.

[lv]– كامل الشيرازي، **تاكسيات الوقف بالجزائر..تنقل العاطلين لبر الأمان**، موقع إسلام أون لاين، تاريخ الاطلاع2009/05/19 الساعة:08:00. www.islamonline.net.

[lvi]– فارس مسدور وكمال منصوري،**مرجع سابق**،ص:26.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz